قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات
رقم (8) لسنة (2016م)

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الثلاثاء 22 صفر 1438هجرية، الموافق 2016/11/22 ميلادية،
برئاسة المهندس/ عبدالملك أحمد العرشي رئيس مجلس الإدارة
وبحضور كل من:-
1. الدكتور/ ياسين محمد عبدالكريم الخراساني عضو مجلس الإدارة
2. الأستاذ/ أميـن معروف الجنـد = = =
3. القاضي/ عبدالرزاق سعيد حزام الأكحلي = = =

وبحضور المهندس/ جميل علي أحمد الصبري سكرتير مجلـس الإدارة

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من المقاول / حسين علي الوادعي للمقاولات .

ضـد

مكتب التربية والتعليم بأمانة العاصمة بشأن المناقصة رقم (2016/2) –أشغال الخاصة بإعادة ترميم وتأهيل مدارس بأمانة العاصمة ومنها مدرسة غمدان الممولة بمنحة من منظمة رعاية الأمومة والطفولة (اليونيسف).

الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:
أولا: بتاريخ 2016/10/19م تقدم الشاكي بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد مكتب التربية والتعليم بأمانة العاصمة تضمنت ان الشاكي تقدم للمناقصة الخاصة بمشروع مدرسة غمدان وكان عطاؤه اقل العطاءات سعرا ومستوفي لجميع الشروط ، الا انه تم ارساء المناقصة على المقاول الثاني الذي قدم سعرا يزيد عن التكلفة التقديرية بنسبة 10٪ وهذا يعتبر اهدار للمال العام . وطلب من الهيئة التدخل لإيقاف إجراءات المناقصة وإنصافه.
ثانيا: بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة مذكرة إلى الجهة المشكو بها برقم (606) وتاريخ 2016/10/23م تضمنت التوجيه بايقاف اجراءات المناقصة والرد على الشكوى وموافاه الهيئة باوليات المناقصة لدراستها. وبناء عليه، ردت الجهة بمذكرة رقم (201) وتاريخ 2016/10/31م تضمنت أن المقاول/حسين علي صالح الوادعي حاز على المرتبة الثانية من حيث التأهيل الفني

والمالي للمشروع المذكور وقد تم التوصية بإرساء المناقصة في المدرسة المذكورة على المقاول الذي حاز على المرتبة الاولى من حيث التأهيل الفني والمالي وبحسب الآلية المتبعة، علما بأن المقاول/حسين الوادعي قد تم ترشيحه لمدرسة اخرى هي مدرسة ابوهريرة وبنفس الآلية المتبعة.

ثالثا: تم إحالة الشكوى ورد الجهة مع المرفقات الى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي، ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره الى مجلس إدارة الهيئة متضمنا الملاحظات الآتية:

1. تم الاعلان عن المتناقصين الفائزين عبر لوحة الاعلانات في مكتب التربية.
2. تم الارساء على المقاول الحاصل على اعلى الدرجات فنيا وماليا.
3. لوحظ ان احد اعضاء لجنة التحليل هو عضو في لجنة المناقصات وهذا مخالف لنص المادة رقم (66) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات والتي تنص على انه (يحظر على اعضاء لجان المناقصات المختصة المشاركة ضمن اعمال لجان اعداد وثائق المناقصات او لجان التحليل والتقييم او لجان الفحص والاستلام) .
4. لم تقدم الجهة كشفا باسماء من حضر من المقاولين او من ينوب عنهم في جلسة فتح المظاريف وهذا بالمخالفة لنص المادة رقم (160) الفقرة (ب) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والتي تنص على (يتم اثبات حضور مقدمي العطاءات او وكلائهم من خلال التوقيع على النموذج والسجل المخصص لذلك).
5. لم يتم اخطار المتناقصين بقرارات الارساء بالمخالفة لنص المادة رقم (192) الفقرة (ب) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والتي تنص على انه (يتم اخطار كافة مقدمي العطاءات الاخرين باسم صاحب العطاء الفائز والمبلغ الذي تم الارساء عليه) .

رابعا: نظر مجلس إدارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولة، إتخذ القرار الآتي:

القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، وحيث لم يحصل الشاكي على المرتبة الأولى في التأهيل الفني والمالي وإنما حصل على المرتبة الثانية فأن قرار الجهة باستبعاد عطائه وإرساء المناقصة على العطاء الحاصل على المرتبة الأولى في التأهيل الفني والمالي يعد قرارا صائبا وموافقا للقانون الأمر الذي يتعين معه رفض الشكوى ومخاطبة الجهة بالملاحظات والمخالفات المشار اليها في تقرير المكتب الفني وإحالة مرتكبيها للمساءلة القانونية.

ولذلك،

وإستنادا إلى نص المادة (78) من القانون رقم 23 لسنة 2007م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، والمادتين (417 ، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات مايلي:

1. رفض الشكوى وتوجيه الجهة باستكمال الاجراءات.
2. مخاطبة مكتب التربية بالامانة بالملاحظات واحالة المتسببين في ارتكاب المخالفات للمساءلة القانونية.

3. تدريب كادر مكتب التربية على قانون المناقصات والمزايدات حتى يتم استيعاب كافة الاخطاء التي حدثت في هذه المناقصة وضمان عدم تكرارها في مناقصات قادمة.

والله الموفق.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتاريخ 22 صفر 1438 هجرية، الموافق 2016/11/22 ميلادية.

القاضي/ عبدالرزاق سعيد الأكحلي
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الأستاذ/ امين معروف الجند
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الدكتور/ ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

المهندس/ عبدالملك أحمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات